الدورة العادية الرابعة والخمسون – بكركي، ٨ – ١٣ تشرين الثاني ٢٠٢١

54ème Session Ordinaire – Bkerké, 8 – 13 Novembre 2021

البيان الصحفي الثّاني

الثلاثاء ٢٠٢١/١١/٩

عدد: ٢٠٢١/٢١٤

في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الثلاثاء التاسع من تشرين الثاني ٢٠٢١ ، تابع مجلس البطاركة أعمال دورته الرابعة والخمسين ، برئاسة صاحب الغبطة والنيافة الكردينال مار بشاره بطرس الراعي ، بطريرك أنطاكية وسائر المشرق ، ورئيس مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك في لبنان ، و بمشاركة أصحاب الغبطة البطاركة مار اغناطيوس يوسف الثالث يونان ، البطريرك الأنطاكي للسريان الكاثوليك ، ويوسف العبسي ، بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق والإسكندرية وأورشليم للروم الملكيين الكاثوليك ، وروفائيل بدروس الحادي والعشرين ، كاثوليكوس الأرمن الكاثوليك على كرسي كيليكيا ، وأصحاب السيادة مطارنة الكنائس الكاثوليكية ، وقدس الرؤساء العامين والرؤساء الأعلين ، ومكتب الرئيسات العامات للرهبانيات النسائية وأمانة المجلس العامة.

بعد الصلاة ، وفي إطار متابعة موضوع الدورة: "رؤية الكنيسة الوطنية ورسالتها التربويّة" ، قدّم معالي الاستاذ زياد بارود مداخلة بعنوان: مركزيّة الدولة في اللّامركزيّة ؛ أليّات التنوّع في الوحدة"

أوضح في مقدّمتها عدم التضارب بين المصطلحين : مركزيّة ولامركزيّة ، مؤكّدًا :"أنّ اللامركزية لا تلغي مركزيّة الدولة بما هو سلطة ، وإنما تأخذ المناطق إلى استقلال إداري ومالي ، لا سياسي ، يتيح مشاركة ديمقراطية محليّة وفعالية خدماتيّة ومحاسبة. وتابع إنّ اللامركزيّة تقتضي ضرورتين: الأولى الوحدة ، والثانية التنوع. معتبرًا أن الوحدة مطلوبة في كيان اخترنا أن يكون نهائيا لجميع أبنائه وبناته وهي دستوريّة ؛ والتنوع هو في صلب تكوين لبنان وفي صلب رسالته وبنتيجة توازي الضرورتين في الأهميّة والمعنى تبرز مسألة إدارة التنوّع من ضمن الوحدة. كما أكّد أنّ ما يسهم في نجاح المعادلة ، أوّلاً ، قناعة وطنيّة من مكوّنات الوطن كافّة وثانيًا ، أن يشعر الجميع وأن يتلمّسوا أنّ المصلحة الذاتيّة والمشتركة تؤمنها هذه المعادلة.

ثمّ عرض تطبيقًا عمليًّا على ما تقدّم وبعض الملاحظات ، في نقاط ثلاث:

١- التسليم بوحدة الدولة

٢- الطلاق الواضح بين مبادئ الدولة وبين ممارساتها

٣- المناطق لا يمكنها أن تحل محل السلطة المركزيّة

ثمّ عرض ما تتطلّبه آليات التنوع من ضمن الوحدة: أولا ، الاعتراف بالخصوصيّات ؛ ثانيًا ، جهد إداري وتنظيمي يحدّ من امكانيّة التنازع في الصلاحيّات وفي الحقوق والواجبات ؛ ثالثًا ، إحترام ما ورد في اتفاق الطائف بشأن اللامركزيّة الإداريّة الموسعة.

وقد خلص إلى أن اللامركزيّة الموسعة ، لا يمكن إلا أن تندرج ضمن وحدة الدولة ، فهي ليست غاية في ذاتها ، بل هي أداة لمشاركة محليّة أوسع وديمقراطية أكثر استدامة ، وأنّها خيار من أجل لبنان الواحد.

ثمّ أفسح بالمجال للأسئلة والمناقشة.

بعد استراحة قصيرة ، عقدت الجلسة الخامسة ، نسّق أعمالها سيادة المطران متياس شارل مراد ، الّذي قدّم المحاضران المشاركان في هذه الجلسة ، وهما معالي الأستاذ ابراهيم شمس الدين ، والدكتور ساسين عسّاف.

فتكلّم أولاً الدكتور ساسين عسّاف ، وكانت مداخلته بعنوان :"الدولة المدنيّة في لبنان ، إشكاليّات مفهوم وشروط بناء ومرتكزات".

في المقدّمة إنطلق من تساؤل عما إذا كان اللبنانيّون بجميع طوائفهم قادرون على تجسيد الرغبة في الانتقال من نظام الحكم التوافقي المركّب طائفيًّا إلى النظام المدني البسيط ؟

ثمّ توقّف عند النقاط التاليّة

أوّلاً: تعريف الدولة المدنية ، إشكاليات مفهوم

- هي دولة مؤسسات دستورية ، حيث إرادة المواطنين هي مرجعيتها ، ومصدر دستورها الوضعي ، وتشريعها ، وشرعيّة أحكامها. هويّتها هي نفسها هوية المجتمع المدني وأرقى صورة عن تنظيمه وانتظاراته.

ثانياً: شروط بناء الدولة المدنية في لبنان ربطاً بممكنات مجتمع لبناني متحوّل

- مجتمع حيوي فاعلية قواه الحيّة التنويرية قادرة على تطوير ممارسة حقّه في الحريات تعزيزاً لثقافة المواطنة والوعي بحقوقها ، وتتّجه قواه الحيّةّ المتنوّعة سياسياً إلى تشكيل كتلة تاريخية ، وإيجاد أطر تنظيمية لها. مجتمع تفاعل شعبي متنوّع الجبهات ومتراكم الخبرات ، تتوحّد فيه وتتّسع تكتّلات المصالح التي تشكّل ديناميات التغيير ، نخبه تنخرط في المبادرات الوطنية ، مجتمع هيئات فكرية بحثية إستشرافية تقرأ وتحلّل وتبادر لمواكبة المرحلة التأسيسية. وتوحيد مصطلحات الفقه السياسي لدى أبنائه في معجم واحد ، هو مجتمع عضوي متآلف قوّته في وحدته وتنوّعه ، طوائفه لا تشكّل متّحدات إجتماعية مجتمعة على السياسة ، مجتمع يتفاعل وتأثيرات ما يجري في الإقليم ، متمكّن من أن يضع نفسه خارج مسار إقامة الدويلات.

ثالثاً: مرتكزات بناء الدولة المدنيّة في لبنان

أ . مرتكزات دستوريّة /ميثاقيّة:

- بناء دولة مدنية يتمّ على قواعد دستورية. السيادة فيها للشعب ، يمارسها عبر المؤسسات الدستورية ، والشعب مصدر السلطات. يقوم على الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها على قاعدة أنّ كلّ سلطة تحدّها سلطة أخرى ، وعلى نظام إقتصادي يرتكز على المبادرة الفردية والملكية الخاصة. وعلى ضبط الليبرالية وضبط حركة الأسواق التجارية والتعاملات الخارجية ، والإنماء المتوازن ، تجاوز الطائفيّة بأشكالها ومضامينها كافة ، والمساواة أمام القانون ، الحريّة الشخصية ، حرية الإعتقاد واحترام الدولة لجميع الأديان ، حرية الرأي والإجتماع والتنظيم. في الدولة المدنيّة تولى الوظائف العامّة على قاعدة الإستحقاق والجدارة ، وإستقلالية القضاء ، وحيث تتمّ الإنتخابات خارج القيد الطائفي. وأن يتم تطبيق أحكام القانون على جميع الأراضي اللبنانية بدون استثناء.

ب . مرتكزات سياسية /إجتماعية

١. **المواطنة المقرونة بالمشاركة**، المواطنة مفهوم سياسي وقانوني وهو ركن أوّل وأساس لدولة مدنية ،

يتمحور حولها الفقه الدستوري والفكر الاجتماعي والسياسي

٢. **ديموقراطية الأفراد**، الحرية الفردية هي حرية المواطن في وجوده السياسي والمجتمعي والثقافي.

٣. **اللبنانية الوحدوية**، وقد خلص إلى الاستنتاجات التالية:

- **المجتمع المدني سلطة** صون حريّة المواطنين وحقوقهم ، وترسي قواعد دولة الحقّ وحكم القانون.
- **بناء الدولة المدنية مسار لا قرار**
- **الدولة المدنية وفاعلية التحوّلات والحراكات الشعبية**
- **سؤال إستنتاجي مصيري أخير**

وختم بالقول: أين يذهب لبنان/الدولة ؟ إنّ وحدة الدول العضوية ليست من حتميات الإستمرار . فالتفكّك كما التحلّل ممكن. فكيف بالدولة اللبنانية وهي ليس لها من المكوّنات العضوية ما يضمن لها البقاء ؟!

ثمّ تكلّم معالي الاستاذ ابراهيم شمس الدين، في الموضوع عينه: "الدولة المدنيّة، إشكاليّة مفهومها وشروط بنائها ومرتكزاتها"،

فأكّد في مستهلّ كلامه أنّه لا يحاول استيلادَ مفهومٍ جديدٍ ، ولا استحضار شكلِ دولةٍ غربيةٍ ، الدولة المدنيّة ليست شبحًا ، وهي ليست دولة أمنيّة ولا دولة عسكريّة ، وهي قطعًا ليست دولة دينيّة ، وأنّ الدولة المدنيّة مطيعة للدستور وخادمة للناس. مختصرًا كلامه بقول : "الدولة المدنية هي كنيسة الناس التي يحتمون بها من ظلم وإفقار وتمييز وإضعاف وتهجير وتسفير... أما آن لهذه الكنيسة أن تفتح أبوابها ؟!

ثم تابع صيغة لبنان هي صيغة رائعة ، وهي تحتاج إلى نظام إدارة سياسي يحميها ويطوّرها ويحفظ مصالح الناس فيها مع بعضهم البعض ، ويعزّز وحدة الاجتماع السياسي بينهم وبالتالي الاجتماع الوطني الذي يبني مواطنة كاملة وفعّالة. وقد اعتبر أنّ نظام الإدارة السياسي المطبّق حاليًّا ثبت فشله الشديد وتحوّل إلى خطر على الصيغة وبالتالي على لبنان.

وتابع الدولة المدنيّة ليست نقيضًا لجهة أو جماعة أو لأسلوب حياة ، هي بكل بساطة دولة القانون والمؤسسات والسيادة الكاملة مقابل آليّة محاصصة وتقاسم.

- الدولة المدنيّة ليست حصان طروادة لأحد إنّما هي الدولة العادلة لمواطنين أحرار ،
- الدولة المدنية هي دولة بلا دين وبلا هوية طائفية ، لكنها تحفظ ايمان الجميع وحقهم فيه ،
- الدولة المدنية ليست ضد الدين ولكنها لا تتلقى أوامر وتوجيهات من عناوين دينية
- مساحة عمل الدولة المدنية (الدولة) هي المجتمع السياسي اللبناني وأفراده بما هم لبنانيين وليس بما هم اصحاب ايمان خاص.

كما أكد في معرض حديثه أنه يريد تطبيق الدستور اذ انه هو أساس كلّ شيء وأساس الميثاق والاستقرار. مشيرًا إلى أنّه لا بد من تطبيق المادة ٩٥ من الدستورالتي تتيح لرئيس الجمهورية من ممارسة احدى اهم صلاحيته وهي ترؤس الهيئة الوطنية لدراسة سبل إلغاء الطائفية السياسية.

- ثمّ أشار إلى ضرورة تخطي المخاوف: الخوف من غلبة عددية مذهبية او طائفية ، الخوف من غلبة عددية طائفية في مجلس ، طارحًا سؤالاً : ماذا ربح المسيحيون من التخصيصات الطائفية ؟ ماذا ربح او حفظ الموارنة تحديداً والكنيسة خاصة من رئاسة جمهورية تشكو من عدم القدرة وعدم الصلاحيّات ؟

وختم كلامه بالقول: "انا اللبناني المسيحي وانا اللبناني المسلم لم يعد يكفيني العصفور الذي في اليد بل اريد العشرة التي على الشجرة ؛ ما في اليد صار مريضاً او مسموماً او ميتاً. الشجرة هي شجرتي ولا اريد ان اترك ما عليها يختلسه لصوص الطريق او يسرقه النواطير.

ثمّ كان هناك مداخلات وحوار.

ختمت أعمال اليوم الثّاني من دورة المجلس بالصلاة في تمام الساعة ١٥ ،١ بعد الظهر.

الأب كلود ندره ر.ل.م.

ASSEMBLÉE DES PATRIARCHES ET DES ÉVÊQUES CATHOLIQUES AU LIBAN
APECL
الأمين العام
مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك في لبنان

الأمين العام